وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

الإسكوا في الإعلام

ESCWA in the News

(21 كانون الثاني/يناير 2019)

الإسكوا والقمة العربية

- **أبو الغيط: المنطقة العربية ما زالت بعيدة عن اطلاق إمكانياتها وتحقيق تطلعاتها المستحقة وتحديات التنمية المستدامة تفرض على الحكومات العربية وضع المستقبل في حسابها (**الوكالة الوطنية للإعلام**)**
- **على ماذا ركزت كلمات المسؤولين العرب في القمة؟ (**المستقبل**)**
- **محمود محيي الدين: 7 محاور يمكن للبنك الدولي من خلالها الإسهام في تمويل التنمية العربية (**بوابة الأهرام | دوت الخليج**)**

متفرقات

- **وزير الاتصالات لـ«الوطن»: مناطق تكنولوجية في الديماس لخلق مناخ ملائم للاستثمار ... مديرة السياسات في «الاتصالات»: انحراف استراتيجية الوزارة بسبب الحرب بما لا يعكس الواقع الراهن (**الوطن**)**

أبو الغيط: المنطقة العربية ما زالت بعيدة عن اطلاق إمكانياتها وتحقيق تطلعاتها المستحقة وتحديات التنمية المستدامة تفرض على الحكومات العربية وضع المستقبل في حسابها

الوكالة الوطنية للإعلام

20 كانون الثاني/يناير 2019

ألقى الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة من القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، جاء فيها:

"إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن نجتمع اليوم في رحاب الجمهورية اللبنانية لافتتاح أعمال الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية. ويطيب لي بهذه المناسبة، أن أتوجه بخالص التهنئة لكم فخامة الرئيس، وإلى بلدكم العزيز على تولي رئاسة الدورة الرابعة للقمة، متمنياً لكم التوفيق والسداد.

كما يسرّني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وللمملكة العربية السعودية على رئاسة الدورة السابقة للقمة، والإدارة المُقتدرة والحكيمة لأعمالها.

إن قمتنا هذه تُعقد بعد غياب دام ست سنوات .. شغلتنا فيها الأحداث الجسام، وواجهت خلالها بعض دولنا –ولا تزال- مختلف صنوف التحديات الأمنية والاضطرابات السياسية والأزمات الإنسانية .. على أن هذه التحديات، على شدتها وخطورتها، تظلُ امتداداً وانعكاساً للتحدي الأخطر المرتبط بتحقيق التنمية الشاملة، والاستجابة للأزمات والمشكلات الاجتماعية التي غالباً ما تُصاحب عملية النمو والتحديث.. لقد أثبتت الوقائع التي شهدها العالم العربي في تاريخه المعاصر أن التنمية والأمن والاستقرار تُشكل كلها حلقات في منظومة واحدة مترابطة.. فلا تنمية متواصلة من دون مظلة من الاستقرار والأمن تُحصنها من الردات العكسية والانتكاسات، وتضمن استمرار مسيرتها دون انقطاع .. ولا استقرار حقيقياً ومُستداماً من دون نمو شامل يلمس جوانب حياة الإنسان كافة.. ويرتقي بها ويُحسن نوعيتها.

والحقُ أن السبيلَ إلى التنميةِ صار معروفاً، وإن لم يكن بأي حالٍ سهلاً أو ميسوراً .. سلكه غيرنا من قبلنا، وصارت له محددات ومتطلباتٌ .. أولها؛ بطبيعة الحال، هو تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي لا تقل عن 6 أو 7% سنوياً لفترة زمنية ممتدة .. وبرغم أن ثمة تحسناً نسبياً طفيفاً في معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة في المنطقة العربية، والتي تصل إلى 2.7% خلال العام الجاري، إلا أن هذه المعدلات لا زالت غير كافية لتحقيق الطفرة التنموية المنشودة، فضلاً عن أن استمرارها وتواصلها يظل رهناً باستقرار الأوضاع السياسية والأمنية الذي ما زالت بعضُ دولنا ومجتمعاتنا تدفع ثمن غيابه خلال الأعوام الماضية.

وبرغم جهودٍ مشهودة بُذلت خلال الأعوام الماضية على صعيد النهوض بالأوضاع الاقتصادية ، خاصة في مجال البنية الأساسية والمواصلات والاتصالات.. فإن المنطقة العربية لا زالت بعيدة عن إطلاق إمكانياتها الكامنة، وتحقيق تطلعاتها المُستحقة .. ما زالت أكثر من نصف صادرات العالم العربي من المواد البترولية .. وتظل هناك حاجة أكبر للعمل على تنويع الاقتصادات لتحصينها من التقلبات المرتبطة بأسعار الطاقة.. ثمة حاجة كذلك لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية وتحفيز ثقافة المبادرة وريادة الأعمال .. نعم هناك تقدم نشهده جميعاً على هذه الأصعدة.. وهناك إصلاحات مؤسسية ومالية تتصف بالجرأة والرغبة الحقيقية في مواجهة جوهر المشكلات الاقتصادية التي تؤرق الدول العربية وتحرمها من الانطلاق.. غير أن المنطقة – باستثناءات معدودة- ما زالت تفتقر إلى الحجم الكافي من النشاط الاقتصادي ذي الانتاجية العالية والقيمة المضافة الكبيرة .. وتظل أيضاً غير مهيأة للانخراط في الاقتصاد الرقمي –اقتصاد المستقبل- القائم على الابتكار والابداع.

إن الفجوة الرئيسية التي تفصلنا عن تطورات الاقتصاد العالمي تتعلق في الأساس برأس المال البشري.. لقد صارت المعرفة والابتكار، لا التصنيع أو الخدمات، هما المولد الأكبر للقيمة المضافة العالية في ظل تسارع الظاهرة المسماة بالثورة الصناعية الرابعة بتطبيقاتها المختلفة .. إن الاستعداد لمواجهة تبعات هذه الثورة التكنولوجية يتعين أن يحتل صدارة أولوياتنا في المرحلة القادمة، ويتطلب الأمر جهداً أكبر في تضييق الفجوة الرقمية مع مناطق العالم الأخرى، إذ لا زال أكثر من نصف سكان العالم العربي غير متصلين بالانترنت .. إن سكان العالم العربي هم من أكثر سكان العالم شباباً.. وإن لم نحسن استغلال هذه "النافذة الديموغرافية " فسوف تتحول هذه الكتلة الشبابية إلى عبء على الاقتصادات، بل ومحرك للاضطرابات، وعلى الأرجح بيئة خصبة لشتى صنوف التطرف الديني والسياسي.

إن النمو المنشود أداته الإنسان وغايته الإنسان، ولا يتحقق سوى بالاستثمار في الإنسان؛ تعليماً وصحة .. غذاء وكساء.. ثقافة ووعياً ... والمفتاح هنا هو التعليم الذي يُعد العامل الأساسي في بناء ومراكمة رأس المال البشري.. إن العالم العربي يحتاج وقفة حقيقية مع النفس في شأن تدني مستويات التعليم واطراد التدهور فيها.. والأخطر؛ هو اتساع الفجوة بين التعليم وسوق العمل،

وضعف العلاقة بين مخرجات التعليم ومقتضيات النمو الشامل.
وإذا كنا نتحدث عن التعليم ومخرجاته، فلا نُغفل الدور المحوري للمنظومة التعليمية –وكذا الأجهزة الإعلامية- في مواجهة الفكر المتطرف وفي بناء وعي اجتماعي حقيقي رافض للغلوّ والتشدد بكافة مظاهره وأشكاله.. وإننا نتابع جهودكم، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، في التصدي لهذا الفكر الضال المُضل بكل شجاعة وبروح من المسئولية التاريخية في الدفاع عن مستقبل هذه الأمة الذي لن يُبنى إلا على وعيّ صحيح، وثقافة تقبل الاختلاف والتنوع، وعقل يتحاور مع الآخر ؛ أخذاً وعطاءً، قبولاً ورفضاً.. من دون أن يُفضي الحوار إلى الكراهية، أو يتحول الرفضُ إلى العنف.
والحقُ أن الإسراع بانتشال أكبر عدد من السُكان من هوة الفقر المدقع هو الطريق الأمثل لتجفيف منابع التطرف والإرهاب .. إن نحو 20% من سكان العالم العربي يعيشون في أوضاع تدخل تحت مُسمى الفقر متعدد الأبعاد، والذي يُقاس ليس فقط بمؤشرات الدخل، وإنما بفرص التعليم وتوفر الرعاية الصحية وظروف المعيشة .. صحيحٌ أن الدول العربية حققت، في المجمل، نجاحات مشهودة في تقليل حدة الفقر المدقع .. إلا أن كتلة معتبرة من السكان في عدد من الدول العربية لا تزال تتركز حوله .. وقد قامت الأمانة العامة هذا العام، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، بإصدار تقرير وافٍ ومدقق حول "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد" .. يتضمن عدداً من التوصيات والأفكار الجديرة بالنظر والاعتبار .
ويُضاف إلى إلحاح المسألة الاجتماعية، ما وقعت فيه بعض دولنا من أزمات أفرزت موجات من اللجوء والنزوح .. ويأوي العالم العربي، مع الأسف، نحو نصف لاجئي ومشردي العالم .. ويكفي أن نعرف أن نحو 4 مليون طفلاً سورياً قد تركوا مدارسهم بسبب الحرب الدائرة هناك منذ سبع سنوات.. يكفي كذلك أن نتابع الأزمات الإنسانية الخطيرة في كل من الصومال واليمن ... دون أن يغيب عن أذهاننا أبداً الواقع المأسوي الذي يُكابده يومياً أهلنا في فلسطين بسبب ما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق وحصار وممارسات مُجحفة .. يكفي أن نعرف كل هذا لندرك أن معركة التنمية في الكثير من جنبات عالمنا العربي لا تجري في ظروف طبيعية أو في بيئة مواتية، وإنما في ظل أوضاع صعبة وبيئة هشة.
إن المأمول هنا هو إظهار قدر أكبر من التعاضد والتكافل لإسناد ودعم المجتمعات التي تضغط عليها هذه الأزمات الإنسانية، ومن بينها لبنان والأردن اللذان تحملا الكثير وفاء بدين العروبة واضطلاعاً بواجب الإنسانية.
إن تحديات تحقيق التنمية المستدامة تفرض على الحكومات العربية أن تضع المستقبل في حسابها .. علينا أن نواجه الأسئلة الصعبة من دون تباطؤ أو تأجيل.. أسئلة حول توفير الغذاء لأكثر من 360 مليون عربي.. حول الحفاظ على الموارد المائية العربية الشحيحة، التي لا تزيد عن 1% من مصادر المياه العذبة في العالم، وكيفية تنميتها وضمان استدامتها.. أسئلة حول إدارة مزيج الطاقة بالاعتماد بصورة أكبر على المصادر المتجددة.. أسئلة حول الخطط العربية الشاملة لمواجهة الظواهر المربكة على الصعيد العالمي مثل التغير المناخي والتطور التكنولوجي الذي يهدد الوظائف التقليدية..
ثمة نقطة ضوء جديرة بأن أشير إليها.. لقد أوشك التفاوض حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على بلوغ غايته، وقد تم الانتهاء من نحو 95% من قواعد المنشأ التفصيلية، والمأمول هو أن تُستكمل هذه المنظومة الاقتصادية التكاملية، بما في ذلك تحرير تجارة الخدمات، في أسرع الآجال .. إذ ليس مقبولاً أن تظل التجارة البينية بين دولنا عند معدلاتها الحالية التي لا تتجاوز 12% من إجمالي تجارة الدول العربية.. وليس مقبولاً أن تظل المنطقة العربية هي الأقل عالمياً من زاوية التكامل الاقتصادي، مع كل الإمكانيات التي يتيحها هذا التكامل للنهوض بالاقتصادات العربية والاسهام في تنويع نشاطاتها .. إن البنود المطروحة على جدول أعمال هذه القمة تتضمن عدداً من المبادرات والمشروعات والبرامج المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، ونتطلع جميعاً إلى أن تجد هذه المبادرات طريقها إلى التنفيذ لتقربنا خطوات على سبيل التكامل الاقتصادي العربي.

وبعد .. فإنني إذ أتمنى كل التوفيق لأعمال هذه القمة الهامة، فلا يسعني سوى أن أقول في الختام إن أهلنا في ربوع العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه يتطلعون إلى استقرارٍ يبعد عنهم شرور الاضطراب، وإلى نهضة شاملة تأخذهم إلى العصر بتطوراته المتلاحقة، مساهمين لا متفرجين.. ومتفاعلين لا متلقين.. يتطلعون إلى يومٍ يرون فيه أبناءهم وهم يعيشون حياة أفضل من تلك التي عاشوها .. أكثر صحة وأفضل تعليماً وأوسع تمكيناً ... ويقيني أن بلادنا قادرة على اللحاق ..وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.. وعلى الله قصد السبيل."

على ماذا ركزت كلمات المسؤولين العرب في القمة؟

المستقبل

20 كانون الثاني/يناير 2019

عقدت أعمال "القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية" في دورتها الرابعة في واجهة بيروت البحرية، برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وبمشاركة الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، امير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني، رئيس جمهورية موريتانيا محمد ولد عبد العزيز، رئيس مجلس الامة الجزائري عبد القادر بن صالح ممثلا الرئيس عبد العزيز بو تفليقة، نائب رئيس مجلس الوزراء للعلاقات والتعاون الدولي في سلطنة عمان أسعد بن طارق ممثلا شخصيا للسلطان قابوس بن سعيد، وزير المالية في المملكة العربية السعودية محمد بن عبدالله الجدعان، وزير الاقتصاد سلطان سعيد المنصوري في دولة الامارات العربية، وزير الخارجية المصري سامح شكري، وزير خارجية جيبوتي محمد علي يوسف، وزير الشؤون الخارجية في جزر القمر محمد الامين سيف اليمني، وزير الشؤون الخارجية في تونس خميس الجهيناوي، وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، وزير الخارجية العراقي الحكيم محمد علي الحكيم، وزير الخارجية الصومالي أحمد عوض، وزير الخارجية لمملكة البحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة ممثلا ملك البحرين، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت صباح الصباح، رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، رئيس الوزراء الاردني عمر الرزاز، النائب الاول لرئيس الجمهورية السوداني الفريق أول بكري حسن صالح، وزير الصناعة والتجارة اليمني محمد عبد الواحد التميمي.

وقد حضر الجلسة الافتتاحية الرئيس المكلف سعد الحريري، ورؤساء سابقون ووزراء ونواب ورؤساء الطوائف اللبنانية والقادة الامنيون وسفراء دول عرب وأجانب والمحافظون ومدراء عامون وحشد من الشخصيات الرسمية والاقتصادية والصناعية والنقابية والاعلامية ومدعوون.

الصورة التذكارية

وأخذت الصورة التذكارية للوفود المشاركة في القمة، والتي التقطت أمام شعاري العلم اللبناني والقمة الاقتصادية الاجتماعية التنموية، بعد ذلك دخل الجميع الى القاعة.

كلمة الرئيس عون

القى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون كلمة في افتتاح القمة العربية التنموية رحب فيها بالحضور، ودعا الى تعزيز العمل العربي التنموي المشترك، وقال: "لسنا اليوم للنقاش اسباب الحروب والمتسببين بها انما لمعالجة نتائجها المدمرة على الاقتصاد فالحروب الداخلية وتفشي ظاهرة الارهاب ونشوء النزوح واللجوء لم يعرف لها العالم مثيلا ما اثر سلبا على مسيرة التنمية خصوصا في بعض الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية، واذا بهذه الحروب تنعكس سلبا على هذه الدول لسنين عديدة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة فيها، فاين دولنا من مسيرة تحقيق الاهداف العالمية للتنمية المستدامة من القضاء على الفقر المدقع وتحقيق حقوق الانسان وغيرها في وقت ينتشر الدمار في عدد من البلدان العربية."

وتابع: "اني اتكلم من موقع العارف اذ ان لبنان دفع الثمن الغالي جراء الحروب والارهاب ويتحمل منذ سنوات العبء الاكبر من نزوح السوريين اضافة الى الفلسطينيين وذلك على مساحة ضيقة وبنى تحتية غير مؤهلة اضافة الى الاحتلال الاسرائيلي وتهديداته المتواصلة للبنان."

وقال: "كي تصبح امتنا امة منتجة وتحقق امنها الغذائي امامها الكثير من التحديات واولها هو ان نجعل من كل الاحداث المؤلمة تحديا للخروج سويا والمضي للنهوض نحو مستقبل افضل."

وتابع: "تنعقد قمتنا بعد انقطاع دام لعدة سنوات، ومعالجة جذور الازمات يجب ان يكون اولوية كذلك محاربة الفساد والقيام بالاصلاحات الضرورية، لذلك يتوجب علينا تنسيق البرامج والخطط العربية قبل انعقاد قمة نيويورك."

وأردف: "اننا نامل في ان تسهم هذه القمة في تفعيل النشاط بالمشاريع القائمة. وتحدث عن السوق العربية المشتركة ان لبنان يدعو من هنا المجتمع الدولي الى بذل الجهود وتوفير الشروط لعودة امنة للسوريين الى بلادهم لاسيما المناطق الامنة من دون ان يتم ربط ذلك

بالتوصل الى الحل السياسي. وقد عملنا على اقتراح مشروع بيان ختامي يصدر عن القمة حول ازمة النازحين واللاجئين نظرا لانعكاسها على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي.

ودعا الى "تأسيس مصرف عربي لاعادة الاعمار والتنمية يتولى مساعدة الدول العربية المتضررة من اجل نهوضها، وادعو المصارف والمؤسسات العربية لمناقشة وبلورة هذه الاليات."

وزير المال السعودي

بدوره، ألقى وزير المالية السعودي محمد بن عبدالله الجدعان كلمة في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، استهلها بنقل تحيات خادم الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد محمد بن سلمان بن عبد العزيز ال سعود، وتمنياتهما للقمة بالنجاح، معربا باسم المملكة العربية السعودية عن "بالغ الشكر والتقدير لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون وحكومة وشعب لبنان، راجين لفخامتكم التوفيق في ادارة اعمال القمة."

أضاف: "كما نشكر الامانة العامة للجامعة العربية ممثلة بأمينها العام الاستاذ احمد ابو الغيط على الجهود المبذولة للاعداد لهذه القمة."

وتابع: "استضافت المملكة العربية السعودية، القمة العربية التنموية الاقتصادية الاجتماعية الثالثة في مدينة الرياض عام 2013، كما استضافت المملكة عام 2018 القمة العربية التاسعة والعشرين والتي اطلق عليها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله قمة القدس في تأكيد مستمر لدعم المملكة للعمل العربي المشترك وقضاياه المركزية. لقد خرجت قمة الرياض التنموية بقرارات مهمة لدعم العمل العربي المشترك، فكانت مبادرة خادم الحرمين الشريفين بالدعوة الى زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن خمسين بالمئة التي تمت حتى الان للصناديق والمؤسسات المالية العربية، وعدد من الشركات المشتركة ما يربو عن سبعة ونصف مليار دولار، والتي كان لها الاثر الكبير في تعزيز قدرات هذه الشركات لتمكينها من تلبية الاحتياجات التنموية لدولنا، خاصة في هذه المرحلة التي تزايدت فيها هذه الاحتياجات. كما دعمت القمة اطلاق برنامج التمويل لدعم التجارة البينية العربية تحت مظلة المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة الذي ساهمت فيه المملكة العربية السعودية، ونفذت المؤسسة المرحلة الاولى وشرعت في تنفيذ مرحلته الثانية. وخلال ترؤس المملكة العربية للقمة التنموية الاقتصادية حظيت العديد من القرارات الصادرة عن القمتين السابقتين بالكثير من قوة الظفر لانجازها، ومن ذلك انضمام 18 دولة عربية الى مبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد جابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة الى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة باجمالي مساهمات بلغ الف وثلاثمئة وعشرة مليون دولار وبلغت مساهمة المملكة 500مليون دولار دعما لهذه المبادرة، هذا بالاضافة الى ما تحقق في مجال تنفيذ القرارات بربط الدول العربية ببعضها وعلى رأسها مشروع الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، والذي من المتوقع ان يبدأ تشغيله بالكامل عام 2021".

وقال: "يأتي انعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية الرابعة في وقت تواجه فيه الامة العربية الكثير من التحديات التي تحيط بها من كل جانب ويحرص اعداؤها على النيل منها واضعافها بل واشغالها في قضايا تستنزف مواردها بدل من ان تستثمر كل دولة عربية لتحقيق التنمية لشعبها وتوفير سبل العيش الكريم له، وهذا يستوجب ان نكون اكثر حرصا من اي وقت مضى على توحيد الجهود و مواجهة كل ما من شأنه زعزعة الامن والاستقرار في دولنا والعمل على دفع مسيرة العمل العربي المشترك لتبني سياسات تزيد من تلاحم هذه الامة وتعزز روابطها الاقتصادية التجارية و الاستثمارية. وهنا لا بد من التأكيد على تعزيز التجارة العربية البينية وازالة ما يواجهها من عقبات والنظر الى مصالحنا العربية المشتركة والعمل على تعزيز دور القطاع الخاص العربي، وتبني سياسات محفزة للاستثمارات البينية بما في ذلك مبادرة التكامل بين السياحة و التراث الحضاري الثقافي في الدول العربية. وتود المملكة الاشارة الى انها ستعيد طرح موضوع دورية انعقاد القمة التنموية والذي سبق وان قدمته المملكة في قمة الرياض 2013 و الذي نتج عنه ان تعقد هذه القمة كل اربع سنوات."

وتابع: " ولا شك أن التطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية سريعة ومتواصلة، الامر الذي يجعل من دورية الانعقاد كل اربع سنوات امر لا يتسق لهذه الوتيرة السريعة لهذه التطورات. لذا فإن المملكة العربية السعودية ستعيد طرح مقترح دمج هذه القمة في القمة العربية العادية لدراسته مرة اخرى، نظرا لاهمية قضايا التنمية والاجتماعية، والحاجة للمتابعة المستمرة لها حيث من المناسب ان يكون بند المواضيع التنموية بندا مستقلا على جدول القمة العربية العادية."

وختم شاكرا لبنان على استضافته للقمة، وكذلك الامانة العامة للجامعة العربية على الجهود التي بذلتها.

أبو الغيط

ثم ألقى الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة من القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، جاء فيها:

"إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن نجتمع اليوم في رحاب الجمهورية اللبنانية لافتتاح أعمال الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية. ويطيب لي بهذه المناسبة، أن أتوجه بخالص التهنئة لكم فخامة الرئيس، وإلى بلدكم العزيز على تولي رئاسة الدورة الرابعة للقمة، متمنياً لكم التوفيق والسداد.

كما يسرّني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وللمملكة العربية السعودية على رئاسة الدورة السابقة للقمة، والإدارة المُقتدرة والحكيمة لأعمالها.

إن قمتنا هذه تُعقد بعد غياب دام ست سنوات .. شغلتنا فيها الأحداث الجسام، وواجهت خلالها بعض دولنا –ولا تزال- مختلف صنوف التحديات الأمنية والاضطرابات السياسية والأزمات الإنسانية .. على أن هذه التحديات، على شدتها وخطورتها، تظلُ امتداداً وانعكاساً للتحدي الأخطر المرتبط بتحقيق التنمية الشاملة، والاستجابة للأزمات والمشكلات الاجتماعية التي غالباً ما تُصاحب عملية النمو والتحديث.. لقد أثبتت الوقائع التي شهدها العالم العربي في تاريخه المعاصر أن التنمية والأمن والاستقرار تُشكل كلها حلقات في منظومة واحدة مترابطة.. فلا تنمية متواصلة من دون مظلة من الاستقرار والأمن تُحصنها من الردات العكسية والانتكاسات، وتضمن استمرار مسيرتها دون انقطاع .. ولا استقرار حقيقياً ومُستداماً من دون نمو شامل يلمس جوانب حياة الإنسان كافة.. ويرتقي بها ويُحسن نوعيتها.

والحقُ أن السبيلَ إلى التنميةِ صار معروفاً، وإن لم يكن بأي حالٍ سهلاً أو ميسوراً .. سلكه غيرنا من قبلنا، وصارت له محددات ومتطلباتٌ .. أولها؛ بطبيعة الحال، هو تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي لا تقل عن 6 أو 7% سنوياً لفترة زمنية ممتدة .. وبرغم أن ثمة تحسناً نسبياً طفيفاً في معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة في المنطقة العربية، والتي تصل إلى 2.7% خلال العام الجاري، إلا أن هذه المعدلات لا زالت غير كافية لتحقيق الطفرة التنموية المنشودة، فضلاً عن أن استمرارها وتواصلها يظل رهناً باستقرار الأوضاع السياسية والأمنية الذي ما زالت بعضُ دولنا ومجتمعاتنا تدفع ثمن غيابه خلال الأعوام الماضية.

وبرغم جهودٍ مشهودة بُذلت خلال الأعوام الماضية على صعيد النهوض بالأوضاع الاقتصادية ، خاصة في مجال البنية الأساسية والمواصلات والاتصالات.. فإن المنطقة العربية لا زالت بعيدة عن إطلاق إمكانياتها الكامنة، وتحقيق تطلعاتها المُستحقة .. ما زالت أكثر من نصف صادرات العالم العربي من المواد البترولية .. وتظل هناك حاجة أكبر للعمل على تنويع الاقتصادات لتحصينها من التقلبات المرتبطة بأسعار الطاقة.. ثمة حاجة كذلك لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية وتحفيز ثقافة المبادرة وريادة الأعمال .. نعم هناك تقدم نشهده جميعاً على هذه الأصعدة.. وهناك إصلاحات مؤسسية ومالية تتصف بالجرأة والرغبة الحقيقية في مواجهة جوهر المشكلات الاقتصادية التي تؤرق الدول العربية وتحرمها من الانطلاق.. غير أن المنطقة – باستثناءات معدودة- ما زالت تفتقر إلى الحجم الكافي من النشاط الاقتصادي ذي الانتاجية العالية والقيمة المضافة الكبيرة .. وتظل أيضاً غير مهيأة للانخراط في الاقتصاد الرقمي – اقتصاد المستقبل- القائم على الابتكار والابداع.

إن الفجوة الرئيسية التي تفصلنا عن تطورات الاقتصاد العالمي تتعلق في الأساس برأس المال البشري.. لقد صارت المعرفة والابتكار، لا التصنيع أو الخدمات، هما المولد الأكبر للقيمة المضافة العالية في ظل تسارع الظاهرة المسماة بالثورة الصناعية الرابعة بتطبيقاتها المختلفة .. إن الاستعداد لمواجهة تبعات هذه الثورة التكنولوجية يتعين أن يحتل صدارة أولوياتنا في المرحلة القادمة، ويتطلب الأمر جهداً أكبر في تضييق الفجوة الرقمية مع مناطق العالم الأخرى، إذ لا زال أكثر من نصف سكان العالم العربي غير متصلين بالانترنت .. إن سكان العالم العربي هم من أكثر سكان العالم شباباً.. وإن لم نحسن استغلال هذه "النافذة الديموغرافية " فسوف تتحول هذه الكتلة الشبابية إلى عبء على الاقتصادات، بل ومحرك للاضطرابات، وعلى الأرجح بيئة خصبة لشتى صنوف التطرف الديني والسياسي.

إن النمو المنشود أداته الإنسان وغايته الإنسان، ولا يتحقق سوى بالاستثمار في الإنسان؛ تعليماً وصحة .. غذاء وكساء.. ثقافة ووعياً

... والمفتاح هنا هو التعليم الذي يُعد العامل الأساسي في بناء ومراكمة رأس المال البشري.. إن العالم العربي يحتاج وقفة حقيقية مع النفس في شأن تدني مستويات التعليم واطراد التدهور فيها.. والأخطر؛ هو اتساع الفجوة بين التعليم وسوق العمل، وضعف العلاقة بين مخرجات التعليم ومقتضيات النمو الشامل.

وإذا كنا نتحدث عن التعليم ومخرجاته، فلا نُغفل الدور المحوري للمنظومة التعليمية –وكذا الأجهزة الإعلامية- في مواجهة الفكر المتطرف وفي بناء وعي اجتماعي حقيقي رافض للغلوّ والتشدد بكافة مظاهره وأشكاله.. وإننا نتابع جهودكم، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، في التصدي لهذا الفكر الضال المُضل بكل شجاعة وبروح من المسئولية التاريخية في الدفاع عن مستقبل هذه الأمة الذي لن يُبنى إلا على وعيّ صحيح، وثقافة تقبل الاختلاف والتنوع، وعقل يتحاور مع الآخر ؛ أخذاً وعطاءً، قبولاً ورفضاً.. من دون أن يُفضي الحوار إلى الكراهية، أو يتحول الرفضُ إلى العنف.

والحقُ أن الإسراع بانتشال أكبر عدد من السُكان من هوة الفقر المدقع هو الطريق الأمثل لتجفيف منابع التطرف والإرهاب .. إن نحو 20% من سكان العالم العربي يعيشون في أوضاع تدخل تحت مُسمى الفقر متعدد الأبعاد، والذي يُقاس ليس فقط بمؤشرات الدخل، وإنما بفرص التعليم وتوفر الرعاية الصحية وظروف المعيشة .. صحيحٌ أن الدول العربية حققت، في المجمل، نجاحات مشهودة في تقليل حدة الفقر المدقع .. إلا أن كتلة معتبرة من السكان في عدد من الدول العربية لا تزال تتركز حوله .. وقد قامت الأمانة العامة هذا العام، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، بإصدار تقرير وافٍ ومدقق حول "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد" .. يتضمن عدداً من التوصيات والأفكار الجديرة بالنظر والاعتبار.

ويُضاف إلى إلحاح المسألة الاجتماعية، ما وقعت فيه بعض دولنا من أزمات أفرزت موجات من اللجوء والنزوح .. ويأوي العالم العربي، مع الأسف، نحو نصف لاجئي ومشردي العالم .. ويكفي أن نعرف أن نحو 4 مليون طفلاً سورياً قد تركوا مدارسهم بسبب الحرب الدائرة هناك منذ سبع سنوات.. يكفي كذلك أن نتابع الأزمات الإنسانية الخطيرة في كل من الصومال واليمن ... دون أن يغيب عن أذهاننا أبداً الواقع المأسوي الذي يُكابده يومياً أهلنا في فلسطين بسبب ما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق وحصار وممارسات مُجحفة .. يكفي أن نعرف كل هذا لندرك أن معركة التنمية في الكثير من جنبات عالمنا العربي لا تجري في ظروف طبيعية أو في بيئة مواتية، وإنما في ظل أوضاع صعبة وبيئة هشة.

إن المأمول هنا هو إظهار قدر أكبر من التعاضد والتكافل لإسناد ودعم المجتمعات التي تضغط عليها هذه الأزمات الإنسانية، ومن بينها لبنان والأردن اللذان تحملا الكثير وفاء بدين العروبة واضطلاعاً بواجب الإنسانية.

إن تحديات تحقيق التنمية المستدامة تفرض على الحكومات العربية أن تضع المستقبل في حسابها .. علينا أن نواجه الأسئلة الصعبة من دون تباطؤ أو تأجيل.. أسئلة حول توفير الغذاء لأكثر من 360 مليون عربي.. حول الحفاظ على الموارد المائية العربية الشحيحة، التي لا تزيد عن 1% من مصادر المياه العذبة في العالم، وكيفية تنميتها وضمان استدامتها.. أسئلة حول إدارة مزيج الطاقة بالاعتماد بصورة أكبر على المصادر المتجددة.. أسئلة حول الخطط العربية الشاملة لمواجهة الظواهر المربكة على الصعيد العالمي مثل التغير المناخي والتطور التكنولوجي الذي يهدد الوظائف التقليدية..

ثمة نقطة ضوء جديرة بأن أشير إليها.. لقد أوشك التفاوض حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على بلوغ غايته، وقد تم الانتهاء من نحو 95% من قواعد المنشأ التفصيلية، والمأمول هو أن تُستكمل هذه المنظومة الاقتصادية التكاملية، بما في ذلك تحرير تجارة الخدمات، في أسرع الآجال .. إذ ليس مقبولاً أن تظل التجارة البينية بين دولنا عند معدلاتها الحالية التي لا تتجاوز 12% من إجمالي تجارة الدول العربية.. وليس مقبولاً أن تظل المنطقة العربية هي الأقل عالمياً من زاوية التكامل الاقتصادي، مع كل الإمكانيات التي يتيحها هذا التكامل للنهوض بالاقتصادات العربية والاسهام في تنويع نشاطاتها .. إن البنود المطروحة على جدول أعمال هذه القمة تتضمن عدداً من المبادرات والمشروعات والبرامج المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، ونتطلع جميعاً إلى أن تجد هذه المبادرات طريقها إلى التنفيذ لتقربنا خطوات على سبيل التكامل الاقتصادي العربي.

وبعد .. فإنني إذ أتمنى كل التوفيق لأعمال هذه القمة الهامة، فلا يسعني سوى أن أقول في الختام إن أهلنا في ربوع العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه يتطلعون إلى استقرارٍ يبعد عنهم شرور الاضطراب، وإلى نهضة شاملة تأخذهم إلى العصر بتطوراته المتلاحقة، مساهمين لا متفرجين.. ومتفاعلين لا متلقين.. يتطلعون إلى يومٍ يرون فيه أبناءهم وهم يعيشون حياة أفضل من تلك التي عاشوها .. أكثر صحة وأفضل تعليماً وأوسع تمكيناً ... ويقيني أن بلادنا قادرة على اللحاق ..وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.. وعلى الله قصد السبيل."

النائب الاول لرئيس البنك الدولي

استهلت جلسة العمل الاولى للدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، بمداخلة للنائب الاول لرئيس البنك الدولي حول موضوع "تمويل التنمية" جاء فيها:

"ينعقد هذا المؤتمر الهام في وقت أصبح فيه العالم اكثر تقلبا من الناحية السياسية وأكثر هشاشة من الناحيةالإقتصادية. فقد ضعفت معدلات نمو الإقتصاد العالمي، وتزايدت حالات التوتر والنزاعات في التجارة الدولية، وازدادت المخاطر المحدقة بالإقتصادات المختلفة مع احتمالات ارتفاع تكلفة الاقتراض.
ومع استمرار هذه الأجواء الضبابية، يتجنب الإستثمار المخاطرة فيلوذ بأوعية آمنة في تقديره وان كانت قليلة العائد المالي، ولا تسهم في زيادة معدلات النمو أو تخفيض البطالة أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
نشهد تغيرات في موازين القوى الإقتصادية العالمية والإقليمية، والتي تسارعت وتيرة تغيرها مع الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008، ما سبقها ولحقها من أزمات من أسعار الغذاء والطاقة. وتعكس، في ما تعكس، تواتر النزعات الحمائية،وتصاعد دور التيارات الشعبوية اليمينية واليسارية مع حدة الإستقطاب في الشارع السياسي تزامنا مع حالة الجزع من تراجع نسبي لبعض القوى الإقتصادية التقليدية، وتقدم للبازغين من القوى الإقتصادية الجديدة.
وبين المنحسرين والبازغين يتلمس العرب مكانا لهم على أمل ان تكون ترتيبات النظام الدولي الجديدة أكثر إنصافا.وقد علمنا انه بغير الدأب المتواصل على التطوير والتحديث والإرتقاء برأس المال البشري وتطويع تكنولوجيا العصر تخسر الأمم في مضمار التقدم، ولا يبقى لديها من مجد الأقدمين إلا آثارا وأطلالا.
وفي ظل هذه الحالات من الإضطراب وعدم اليقين والحراك السريع الذي يشهده عالم شديد التغير، يعاني من تقلبات بيئية وتغيرات المناخ وزيادة مخاطر الجفاف، ارتفاع موجات نزوح البشر وكثرة اللاجئين والمهاجرين قسرا بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية وتسارع وتيرة التحولات التكنولوجية في عطر اطلق عليه "عصر المربكات الكبرى" تجد الإقتصاد العربي، فضلا عن هذه التحديات العالمية التي يتأثر بها، وقد أصابته، منذ بداية هذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، من الملمات الجيوسياسية ما أصابه، إذ تقدر تكلفة الخسائر في النشاط الإقتصادي بسبب الحروب والصراعات ما يزيد على 900 مليار دولار لتضيف عبئا على أعباء تراكمت من تراجع في النمو والتنمية الشاملة في البلدان العربية إلا قليلا.
وبينما نجحت الأقاليم الإقتصادية حول العالم من تخفيض نسبة من يعانون من الفقر المدقع، إلا ان هذه النسبة قد زادت عربيا الى الضعف من 2,6 بالمئة الى 5 بالمئة في الفترة من 2013 وحتى 2015 وهو آخر إحصاء صدر عن البنك الدولي في عام 2018.
كما ان الإقليم الإقتصادي العربي هو الأسوأ في عدم العدالة في توزيع الدخل، إذ يستحوذ أغنى 10 بالمئة من السكان على 61 بالمئة من الدخل القومي، في حين ان العشرة بالمئة الأغنى في أوروبا لا يتجاوز نصيبهم 37 بالمئة وفي الصين 42 بالمئة والهند 55 بالمئة من دخولهم القومية.
وحري بالإقتصاد العربي التحرك سريعا ليلبي احتياجات عموم الناس وتوقعاتهم، ولكن تأتي توقعات النمو الإقتصادي مشيرة الى تحسن طفيف في نمو الإقتصادات العربية لتصل الى 2,3 بالمئة في هذا العام، مقارنة بالعام الماضي الذي استقر معدل نمو الإقتصادي فيه عند 2 بالمئة فقط، وهو رقم شديد الإنخفاض لا يلبي احتياجات التنمية وزيادات السكان وتوقعاتهم.
ويعاني الإقتصاد العربي من أعلى نسبة بطالة في العالم، إذ وصلت هذه النسبة الى 10,6 بالمئة وهي تقترب من ضعف متوسط نسبة البطالة العالمية ومقدارها 5,7 بالمئة وهي أشد تركزا بين شباب العرب وأعلى بين النساء مقارنة بالرجال. ويحتاج الإقتصاد العربي توليد 10 ملايين فرصة عمل جديدة كل عام حتى يتصدى لمعضلة البطالة، على ان تتاح هذه الفرص وفقا لسياسات نمو شاملة تعزز من فرص مشاركة النساء في سوق العمل، على النحو الذي أكده بلحاج نائب رئيس البنك الدولي في كلمته امس في مؤتمر المشرق حول التمكين الإقتصادي للمرأة تحت رعاية الرئيس سعد الحريري. يأتي هذا إنصافا للمرأة العربية وتقديرا لكفاءتها كلما أتيحت لها الفرص، ودعما لتنمية مستدامة لا تفتئت على حقوق الناس أو تهدر نصف طاقته البشرية عبثا.
والمجتمعات العربية تزداد شبابية في هرمها السكاني، فما يقترب من 60 بالمئة من السكان تحت سن الثلاثين، ويتزامن ذلك مع زيادة توقعات العمر عند الولادة في ذات الوقت وهي أمور إيجابية إذا أحسن الإستعداد لها بزيادة الإستثمار في التعليم والرعاية الصحية كمكونات رئيسية لرأس المال البشري، والبنية الأساسية المعينة على الإستفادة من أنشطة الإقتصاد الجديد الذي تدخل تكنولوجيا المعلومات والمستجدات الرقمية في كافة أبعادها. فضلا عن الإستثمار في مجالات التوقي من المخاطر.
وان كانت هذه أولويات المستقبل الذي تضع أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 إطارا عمليا زمنيا لها، فإن التعامل معها يلزمه استثمار ضخم يحتاج الى موارد مالية متنوعة المصادر وفقا لخطة عمل تمويل التنمية التي أقرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في يوليو من عام 2015 في اديس أبابا.
وقد تقدمت عشر دول عربية بخططها الطوعية لبرامجها التنموية في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى للمنظومة الأممية، وستتبعها 6 دول أخرى في يوليو القادم، توافقت برامجها المعلنة مع أجندة التنمية المستدامة، وقد علمتنا تجارب التنمية ان الأمر

يتطلب ثلاثة مستلزمات: بيانات وافية تعين اتخاذ القرار وتتابعه، تمويل مناسب لبرامج ومشروعات التنمية وتطبيق فعال على المستوى المحلي.
وتظهر الدراسة المتميزة التي أعدها "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" والصادرة في بيروت في شهر نوفمبر الماضي ان الإقتصادات العربية تحتاج الى تمويل يصل حده الأدنى الى 230 مليار دولار سنويا، للاسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وان الفجوة التمويلية في الدول ذات العجز المالي تصل الى 100 مليار دولار سنويا. فدعونا نتدبر سويا من أين سيأتي هذا التمويل الضخم.
وأود تأكيد ان تمويل التنمية المستدامة لا يأتي من خلال صفقات مالية متناثرة أو إنفاق مشتت بل يجب أن يستند لنهج متكامل قوامه سياسات متناسقة ومؤسسات ذات كفاءة, ويعتمد هذا النهج على تمكين الشباب أو المرأة من خلال إتاحة فرص العمل والإستثمار وريادة الأعمال من خلال مؤسسات متخصصة وتمويل داعم. كما يركز هذا النهج على توطين التنمية محليا في منافسة بين المدن والمحافظات والأقاليم في جذب الإستثمارات وتطوير وحدات الإنتاج والخدمات الأساسية والمتطورة ورفع الكفاءة من خلال إجراءات المالية العامة ودفع التنافسية وتحفيز الإبتكار.
ولا يغني ذلك عن منع نزيف خسائر الكيانات الإقتصادية المملوكة للدولة، وضرورة استخدام الأصول المعطلة في زيادة الموارد وتحويلها الى أصول منتجة أو أرصدة تمول التنمية، لا أن تترك بلا نفع فيها كأعجاز نخل خاوية.
وأول محاور تمويل التنمية العربية السبعة، التي يمكن لمجموعة البنك الدولي الإسهام في تطويرها من خلال الدعم الفني والإسهام المالي ونقل الخبرات الدولية والمعارف، يعتمد على تعبئة الموارد المحلية بكفاءة وإنفاقها بفاعلية وحسن استهداف مجالات الإنفاق العام، وهناك ضرورة للتصدي العاجل لخلل الموازنات العامة العربية، وما يترتب عليه من تراكم للمديونيات المحلية والدولية، وارتفاع معدلات التضخم والغلاء. فرغم تحسن طفيف طرأ على إجمالي موازنات الإقتصاديات العربية بانخفاض العجز فيها الى 4,5 بالمئة، وفقا للتقديرات مقارنة بالعام المنصرم، فإن مدى تعرضها لصدمات اقتصادية ما زال كبيرا، ومع اتجاهات ارتفاع تكلفة الإقتراض لتمويل العجز وانخفاض الإيرادات السيادية، تتزايد المخاطر.
ونلاحظ انه رغم جهود بذلت لتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصادات العربية ومواردها، فإن موازناتها العامة وموازين مدفوعاتها الدولية ما زالت شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط بشكل مباشر وغير مباشر. فبعدما تجاوز متوسط سعر النفط 100 دولار في الفترة من 2011 الى 2014 أصبح أقل من 50 دولارا في الفترة من 2015 الى 2018، والتوقعات التي تتم مراجعتها دوريا، ان يحوم السعر حول 69 و74 دولارا في العامين الحالي والقادم. وهذا التقلب الشديد في أعوام قليلة لا يعين على ضبط الموازنات ودفع النمو لاقتصادات ما زالت شديدة الإرتباط بسلعة واحدة ومشتقاتها، في عالم يشهد تغيرا في خريطة تصدير النفط وتخفيض الإعتماد عليه بالتنوع في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
وقد شاهدنا جهود الإصلاح ومساعي تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الطاقة وهي تشتد مع انخفاض أسعار النفط في الدول المصدرة، ومع ارتفاعه في الدول المستوردة ثم سرعان ما تفتر هذه الجهود مع تغيرات اتجاه الأسعار مما يعسر من شأن الإقتصاد واستقراره ونموه.
حسنا فعلت بعض الدول العربية باتخاذ إصلاحات في المالية العامة وبإنشاء صناديق سيادية، تديرها مؤسسات محترفة لزيادة العوائد على الإستثمار وتنويع مصادر الدخل وحماية حقوق الأجيال القادمة.
لكن هناك حاجة الى تحسين الموارد الضريبية للموازنات العامة العربية التي تبلغ متوسط 11 بالمئة من الدخل القومي بما يقل عن المتوسط الموصى به بألا تقل إيرادات الضرائب عن 15 بالمئة من الدخل القومي. وهذا يستوجب إصلاحا مؤسسيا وتشريعيا وتوعية وعدالة في تحمل العبء الضريبي وكفاءة وفاعلية وانضباط في الإنفاق وبضبط الإنفاق العام سيتاح التمويل المصرفي وغير المصرفي للقطاع الخاص ليقوم بدوره في التنمية مسهما في نمو الإقتصاد ومتيحا لفرص العمل ودافعا للضرائب عن أرباحه المتحققة.
خفضت التقنية المالية الحديثة من تكلفة المعاملات ورفعت قدرات خدمة أعداد غفيرة من العملاء الجدد من خلال خدمات الأنترنت والهاتف الجوال، فوصلت الخدمات المالية لمناطق نائية وريفية بعدما كانت حكرا على بعض المناطق الحضرية.
ولكن هناك مخاطر تتعلق بمدى تأمين نظم المدفوعات وأمان تداول المعاملات وحماية المتعاملين وسرية حساباتهم ووقايتها من مخاطر جديدة قد تتعرض لها شبكات التداول ومنصاتها. كما ان هناك تحديا يرتبط بالتنسيق بين جهات الرقابة المالية والبنوك المركزية وشركات تقديم خدمات الهاتف وشركات التكنولوجيا. وقد فرضت انتهاكات الخصوصية، من خلال الولوج الى قواعد البيانات الكبرى والتلاعب بها، خطرا جديدا ينبغي التصدي له. كما تظهر خدع ما يسمى بالعملات الرقمية المشفرة، والتقلب العنيف في أسعارها بين ارتفاع وانهيار بلا سبب منطقي معلوم، ضرورة أخرى لوجود سياسة متكاملة للتقنية المالية، والإرتقاء بالرقابة المالية ومهارات العاملين فيها، وتطوير قواعد حماية المتعاملين مع الجهات التي توفر الخدمات المالية سواء كانت مصرفية أو غيرها، والإرتقاء بالوعي المالي في المجتمع. وقد شهدت الإجتماعات السنوية الأخيرة للبنك وصندوق النقد الدوليين، التي عقدت في بالي في إندونيسيا، تدشينا لما أطلق عليه "أجندة بالي للتقنية المالية" تناولت 12 عنصرا محددا لزيادة النفع من إسهامات التقنية المالية في تعبئة الموارد وتوجيهها لمسارات التنمية، مع الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي وحماية الحقوق، والعبرة، من قبل ومن بعد، بفاعلية التطبيق.

ثالثا: في خطة تمويل التنمية المستدامة محورا لتدفقات التمويل الخاصة في شكل استثمارات أجنبية وغيرها، وتبرز الإسكوا في دراسة لها أن مقابل كل دولار من الإستثمارات يأتي للاقتصاد العربي فإن 108 دولار ات يخرج منها كاستثمارات في دول غير عربية أو كعوائد استثمار للشريك الأجنبي، علما بأن الإستثمارات الأجنبية للدول العربية في عمومها قد تراجعت ولم تعد لمستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية. هذا فضلا عن تزايد حجم الإيداعات العربية في الخارج في شكل ودائع مصرفية. واذا أضفنا تحويلات العاملين بالخارج، فرغم أهميتها لعدد من الدول العربية، فان الاقتصادي العربي مصدر صاف لهذه التحويلات. قد تختلف هذه الصورةفي بعض البلدان ولكن هذا هو الوضع العربي العام.
وتلوح فرصا للاقتصادات العربية مع تدفقات متزايدة عالميا في مجالات التمويل الاخضر وكذلك ما يعرف بالاستثمار المؤثر وتزايد إنشاء صناديق تمويل ضخمة على مدار العامين الماضيين صرح مؤسسوها بان استثماراتهم تتشكل من هذا النوع المؤثر اجتماعيا وبيئيا لا سواه. وأعلن مؤخرا ان الاصول المستثمر فيها قد بلغت 228 مليار دولار في شهر ديسمبر 2018، بزيادة تقدر بضعف قيمة ما كانت عليه في العام السابق. وتشير التوقعات الى ان تتجاوز أرقام هذه الاستثمارات تريليون دولار في الاجل القصير.
ويميز هذا النوع من الاستثمار استهدافه لمجالات تحقق عائدا اجتماعيا وبيئيا إيجابيا، قابلا للقياس، فضلا عن العائد المالي لمشروعاتها. قد يتداعى الى الذهن ان الاستثمار المسؤول اجتماعيا أمر متعارف عليه منذ فترة. ويعتمد على معايير بيئية واجتماعية بالاضافة للحوكمة. لكن الجديد في الأمر يتمثل في ان المستثمرين لا يكتفون بمجرد تجنب إلحاق الضرر بالبيئة او المجتمع، لكنهم يستهدفون بالأساس تحقيق قيمة مضافة إيجابية وملموسة من خلال مشروعاتهم.
رابعا، استقرت المساعدات الإنمائية الرسمية عالميا عند متوسط 15 مليار دولار سنويا، رغم مطالبة الدول المانحة بالوفاء بتعهد منحها 0.7 % من دخولها للدول الاقل دخلا، فقليل من المانحين يلتزمون. لكن نصيب المنطقةالعربية قد زاد مؤخرا بعد انخفاض لسنوات، وتوجهت بالاساس للمجالات الانسانية وعون اللاجئين. وفي كل الاحوال فانه رغم أهمية هذه المساعدات للدول منخفضة الدخل وتلك التي تعاني من هشاشة او عانت لسنوات من صراعات وحروب أهلية، فانها من الممكن ان تعين في مراحل التحول نحو الاستقرار خاصة في القطاعات ذات الأثر الاجتماعي.
خامسا، مع ارتفاع الدول في كثير من الدول العربية وانخفاض الإدخار في أغلبها أصبح لزاما عليها ان تحدد إطار تمويل التنمية بشكل متكامل، وكيفية التنسيقبين مصادر التمويل العامة والخاصة والمحلية والاجنبية وتفعيل نظم المشاركة بما يدفع بالنمو قدما ويقلل أعباء الديون. وتحدد ورقة عمل مشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثلاث مجالات للتعامل مع متطلبات ادارة الديون العامة أولها هو زيادة قدرات الدول على التحليل الفني للديون والمالية العامة وسياساتها. والمجال الثاني معني هو تدعيم نظم الإفصاح والمعرفة والمعلومات لكي يتضح حجم الديون والالتزامات بانواعها على كافة الاطراف واجراءات الاصلاح وفتراتها وأعبائها.
والمجال الثالث يرتبط بتدعيم قدرات مؤسسات الدولة والتنسيق بين سياساتها في مجال ادارة الديون والمخاطر. غني عن الذكر ان هذه المجالات الثلاث في التعامل مع الديون تستوجب ادارة فعالة لجانب الاصول المملوكة للدولة وتعظيم العائد منها.
سادسا، هناك بعد للتجارة لا ينبغي إغفاله في تحقيق اهداف التنمية، وما زالت التجارة البيئية في العالم العربي متواضعة عند نسبتها الى إجمالي التجارة، فهي لا تتجاوز 10% في أفضل الأحوال تعوقها تكاليف النقل واللوجيستيات رغم اقتراب المسافات، ورغم وفرة في المواثيق الممكنة لانسياب التجارة البينية الا ان تفعيلها كان محدودا في تخفيض تكلفة المعاملات ، وهناك إشارة ان المتوسط الاقليمي العربي لاجراءات تيسير التجارة لا يتجاوز 56% في بعض التقديرات، فضلا عن المعوقات غير الجمركية ومصاعب التجارة في الخدمات.
وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، اذا ما استخدمت بكفاءة، فرصا كبيرة لتدفق الصادرات والواردات العربية البينية. واذا كان هذا شأن التجارة التقليدية، فلعله من الواجب اليوم ان يكون لدى الاقتصادات العربية استراتيجية متكاملة تختص بالتجارة الالكترونية تسهم في التوافق مع متطلبات الثورة الصناعية الجدية وأنماط نشاطها الاقتصادي القائم على المنصات الالكترونية وشبكاتها وقواعد البيانات الكبرى وتأمينها وضمن تسوية مدفوعاتها ويسير أعمالها وحماية المتعاملين في نطاقها وتشجيع المنافسة والشمول لخدماتها وربطها بقطاعات الانتاج من خلال سلاسل القيم.
سابعا، كما أكدت وثيقة تمويل التنمية المستدامة لن تتحقق أهداف التنمية المستدامعة دون الإنتفاع بالعلم والإستفادة من التكنولوجيا والإبتكار. بالعلم والمال يبني الناس ملكهم.. لم يبن ملك على جهل وإقلال. هكذا احتفى أمير الشعراء احمد شوقي منذ 100 عام بتأسيس طلعت حرب ورفاقه من رواد الاستثمار لبنك مصر.
ففي الوقت الذي يشهد العالم فيه بزوغ الثورة الصناعية الرابعة، نتذكر انه لم يكن نصيب العرب من الثورات الصناعية الثلاث السابقة وعوائدها متناسبا مع مقومات وإمكانيات كامنة لديهم. ففي القرن الثامن عشر كان اختراع المحركات البخارية وما أحدثه من نقله نوعيةفي اقتصاديات الانتاج الصناعي إيذانا بالثورة الصناعيةالاولى. اما الثورة الصناعية الثانية، فقد تزامنت مع اكتشاف الكهرباء في القرن التاسع عشر، واستحدثت منتجات جديدة غيرت أنماط الانتاج وطورت من حياة البشر. اما الثورة الصناعية الثالثة فلقد اعتمدت على المستجدات التكنولوجية في القرن العشرين التي ارتبطت باختراع وتطوير الحواسب الآلية وانتشارها في مجالات الانتاج والخدمات ووسائل المعيشة. الا ان الثورة الصناعية الجديدة تمثل نقلة كبرى في انطلاق الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من ابتكارات ومنتجات التي ستبدل حياة الناس والانتاج بما لم تسبقها اليه اي من الثورات الصناعية السابقة.

ليست هناك ثمة مبالغة بالقول ان "قواعد البيانات الكبرى هي النفط الديد"، فقواعد البيانات الكبرى هي وقود عصر المعلومات والاقتصاد الرسمي، ولا عجب في ان الشركات التكنولوجية الخمس المسيطرة على قواعد البيانات الكبرى هي الاكبر ربحية والاعلى قيمة في اسواق المال. فهل أعد العرب عدتهم للتعامل مع هذا النفط الجديد، للاجابةعلى هذا السؤال تنبغي مراجعة قوانين المعلومات مثلما فعلت اوروبا بتشريعها بشأن "القواعد الرقابية العامة لحماية البيانات". كما تجب مراجعة الكفاءة المؤسسية في التعامل مع البيانات والمعلومات جمعا وحفظا وتحليلا وتداولا وإفصاحا ومعايير حماية الخصوصية والسرية.
علمنا من نتائج الثورات الصناعية الاولى ان المستقبل لمن سعى منطلقا الى رحاب التقدم، وان الفيصل بين التقدم والتخلف مرتهن بسرعة توافق المجتمعات والاقتصادات لمستجدات التكنولوجيا وترويضها لنفع الناس.
وهناك مؤشر هام يمكن الاسترشاد به، على سبيل المثال، للتحقق من القدرة على الاستفادة من الثورة الصناعية الجديدة وارتباط موجاتها وهو التصنيف الدولي للرقم القياسي الجديد لرأس المال البشري، الصادر عن البنك الدولي في عام2018، والذي صنف اقتصادات الدول وفقا لمؤشرات تفصيلية للتعليم والرعاية الصحية واحتمالات توقع الحياة للمواليد حتى سن الالتحاق بالمدارس. ولم يكن غريبا ان تحتل سنغافورة وكوريا واليابان المراكز الثلاثة الاول وتجد في ذيل القائمة التي شملت 157 دولة اقتصادات شاسعة الاراضي وغنية بالموارد الطبيعية. اما الدول العربية فكان أداؤها، باستثناءات محدودة، سيئا ولا يليق بقدراتها وكانت النتيجة مماثلة ايضا في مؤشرين آخرين:
-مؤشر الاستعداد للتغير واستيعابه الذي تعده مؤسسة "كي بي إم جي" متضمنا قدرات الحكومات وقطاعات الاعمال والمجتمع المدني على اغتنام الفرص التي يتيحها التغيير سواء كانت صدمات او متغيرات سياسية واقتصادية تحمل فرصا او مخاطر يمكن التعامل معها.
-وكذلك تصنيف وحدة الاستعلامات فمؤسسة الاكونوميست للامكانات التكنولوجية المتاحة، من حيث استخدام شبكة المعلومات والبنية الاساسية للاقتصاد الرقمي والانتاح على الافكار والابتكارات بما في ذلك براءات الاختراع الانفاق على البحث والتطوير.
لعل فكرة التقدم من خلال التنمية المستدامة، والطموحات المرتبطة بها، تستوجب الاستفادة من منهج عملي واقعي للتنفيذ.
وبمناسبةمرور 50 عاما على هبوط أول انسان على سطح القمر لنا في ما فعله الرئيس الاميركي الاسبق جون كينيدي مع وكالة الفضاء الاميركية مثلا.فقد أسست هذه الوكالات، المشهورة بناسا، في عام 1958 لتحقيق أهداف عامة متعدة كغزو الفضاء وتطوير تكنولوجيا متقدمة في مجال عملها على غير ذلك من أهداف عامة وحشد لوكالة ناسا من الموارد ما حشد، جمع لها من العلماء ما جمع. لكن كينيدي أنقذها من مصير بيروقراطي محتوم بان جعل لها هدفا محددا، وبدونه لظلت هائمة تطلع الى المجهول دون هدى او دليل. فما فعله كينيدي في عام 1961 هو ان جعل لوكالة ناسا هدفا محددا بان تصل بأول انسان الى سطح القمر وان تعود به سالما الى الارض قبل نهاية عقد الستينيات. وبهذا حول غموض تعدد الاغراض، الى هدف طموح، محدد الزمن، سهل التخيل، يمكن الحكم عليه بالنجاح والفشل فتعبأ له الموارد وتحتشد خلف تحقيقه الجهود وتستثار من أجل تحقيقه الهمم وتشحذ العقول. وقد تحقق هذا الهدف فعلا في عام 1969 بالخطوة الاولى التي خطاها رائد الفضاء نيل ارمسترونج، والتي كان لها ما بعدها كقفزة عملاقة للبشرية ، كما تنبأ في كلمته التي بثها من القمر الى سكان الارض.
كان ذلك الإنجاز الهائل نتيجة لما يطلق عليه الآن "رمية نحو القمر" بمعنى الطموح الجريء في اتخاذ القرار. فكما يؤكد بيل جيتس، مؤسس شركة مايكروسوفت، من ان الرمية الموفقة نحو القمر تتصف بانها ذات هدف قابل للقياس، ويأخذ بألباب الناس ويلهمهم، ويغير بشكل جذري ما يمكن اعتباره ممكنا وقابلا للتحقيق.
كم يحتاج العرب من رميات موفقة نحو أقمار التقدم والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإرتقاء بنوعية الحياة.
واذ نرجو ان يكون هذا العام الجديد عام خير، فلعل هذه الاولويات، وما يحيط بالتعامل معها من مستجدات عالمية واقليمية، تكون مجالات لتعاون مثمر مشترك لما فيه نفع الشعوب العربية وعموم الناس." .

(...)

محمود محيي الدين: 7 محاور يمكن للبنك الدولي من خلالها الإسهام في تمويل التنمية العربية
بوابة الأهرام | دوت الخليج
20 كانون الثاني/يناير 2019

أكد الدكتور محمود محيى الدين، النائب الأول لرئيس البنك الدولى، أن العالم أصبح أكثر تقلباً من الناحية السياسية، وأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية، وانخفضت معدلات نموالاقتصاد العالمي، وتزايدت حالات التوتر والنزاعات في التجارة الدولية، وازدادت المخاطر المحدقة بالاقتصادات المختلفة مع احتمالات ارتفاع تكلفة الاقتراض.

وعرض محيى الدين رؤيته في تمويل التنمية العربية من خلال سبعة محاور، يمكن لمجموعة البنك الدولي من خلالها الإسهام في تطويرها من خلال الدعم الفني والإسهام المالي.
وقال النائب الأول لرئيس البنك الدولى خلال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في بيروت، إن العالم يشهد تغيرات في موازين القوى الاقتصادية العالمية والاقليمية، والتي تسارعت وتيرة تغيرها مع الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008، وما سبقها ولحقها من أزمات في أسعار الغذاء والطاقة. وتعكس، فيما تعكس، تواتر النزعات الحمائية، وتصاعد دور التيارات الشعبوية اليمينية واليسارية مع حدة الاستقطاب في الشارع السياسي، تزامناً مع حالة الجزع من تراجع نسبي لبعض القوي الاقتصادية التقليدية، وتقدم للبازغين من القوى الاقتصادية الجديدة.

وأضاف "بين المنحسرين والبازغين يتلمس العرب مكاناً لهم على أمل أن تكون ترتيبات النظام الدولي الجديدة أكثر إنصافاً. وقد علمنا أنه بغير الدأب المتواصل على التطوير والتحديث والارتقاء برأس المال البشري وتطويع تكنولوجيا العصر تخسر الأمم في مضمار التقدم، ولا يبقى لديها من مجد الأقدمين إلا آثار وأطلال.
وفي ظل هذه الحالات من الاضطراب وعدم اليقين والحراك السريع الذي يشهده عالم شديد التغير، يعاني من تقلبات بيئية وتغيرات المناخ وزيادة مخاطر الجفاف ارتفاع موجات نزوح البشر وكثرة اللاجئين والمهاجرين قسراً بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية وتسارع وتيرة التحولات التكنولوجية في عصر أُطلق عليه "عصر المربكات الكبرى"، تجد الاقتصاد العربي، فضلاً عن هذه التحديات العالمية التي يتأثر بها، وقد أصابته، منذ بداية هذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، من الملمات الجيوسياسية ما أصابه، إذ تقدر تكلفة الخسائر في النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والصراعات ما يزيد على 900 مليار دولار لتضيف عبئاً على أعباء تراكمت من تراجع في النموالتنمية الشاملة في البلدان العربية إلا قليلاً".

وتابع "بينما نجحت الأقاليم الاقتصادية حول العالم من تخفيض نسبة من يعانون من الفقر المُدقِع، إلا أن هذه النسبة قد زادت عربياً إلى الضعف من 2.6% إلى 5% في الفترة من 2013 وحتى 2015 وهوآخر إحصاء صدر عن البنك الدولي في عام 2018.. كما أن الإقليم الاقتصادي العربي هوالأسوأ في عدم العدالة في توزيع الدخل، إذ يستحوذ أغنى 10% من السكان على 61% من الدخل القومي، في حين أن العشرة بالمائة الأغنى في أوروبا لا يتجاوز نصيبهم 37% وفي الصين 41% والهند 55% من دخولهم القومية."
واستطرد "حري بالاقتصاد العربي التحرك سريعاً ليلبي احتياجات عموم الناس وتوقعاتهم. ولكن تأتي توقعات النموالاقتصادي مشيرة إلى تحسن طفيف في نموالاقتصادات العربية لتصل إلى 2.3% في هذا العام، مقارنة بالعام الماضي الذي استقر معدل نموالاقتصاد فيه عند 2% فقط. وهورقم شديد الانخفاض لا يلبي احتياجات التنمية وزيادات السكان وتوقعاتهم."

وقال "يعاني الاقتصاد العربي من أعلى نسبة بطالة في العالم، إذ وصلت هذه النسبة إلى 10.6% وهي تقترب من ضعف متوسط نسبة البطالة العالمية ومقدارها 5.7%. وهي أشد تركزاً بين شباب العرب وأعلى بين النساء مقارنة بالرجال.
ويحتاج الاقتصاد العربي توليد 10 ملايين فرصة عمل جديدة كل عام حتى يتصدى لمعضلة البطالة، على أن تتاح هذه الفرص وفقاً لسياسات نموشاملة تعزز من فرص مشاركة النساء في سوق العمل، على النحوالذي أكده فريد بلحاج نائب رئيس البنك الدولي في كلمته أمس بمؤتمر المشرق حول التمكين الاقتصادي للمرأة، تحت رعاية الرئيس سعد الحريري.
يأتي هذا إنصافاً للمرأة العربية وتقديراً لكفاءتها كلما أتيحت لها الفرص، ودعماً لتنمية مستدامة لا تفتئت على حقوق الناس

أوتهدر تصف طاقته البشرية عبثاً."

وأضاف "المجتمعات العربية تزداد شبابية في هرمها السكاني، فما يقترب من 60% من السكان تحت سن الثلاثين، ويتزامن ذلك مع زيادة توقعات العمر عند الولادة في ذات الوقت وهي أمور إيجابية إذا أحسن الاستعداد لها بزيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية كمكونات رئيسية لرأس المال البشري، والبنية الأساسية المعينة على الاستفادة من أنشطة الاقتصاد الجديد الذي تدخل تكنولوجيا المعلومات والمستجدات الرقمية في كافة أبعادها. فضلاً عن الاستثمار في مجالات التوقي من المخاطر.
وإن كانت هذه أولويات المستقبل الذي تضع أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 إطاراً عملياً زمنيا لها، فإن التعامل معها يلزمه استثمار ضخم يحتاج إلى موارد مالية متنوعة المصادر وفقا لخطة عمل تمويل التنمية التي أقرتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في يوليومن عام 2015، في أديس أبابا."
وتابع "قد تقدمت عشر دول عربية بخططها الطوعية لبرامجها التنموية في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى للمنظمة الأممية، وستتبعها 6 دول أخرى في يوليوالقادم، توافقت برامجها المعلنة مع أجندة التنمية المستدامة. وقد علمتنا تجارب التنمية أن الأمر يتطلب ثلاثة مستلزمات: بيانات وافية تعين اتخاذ القرار وتتابعه، وتمويل مناسب لبرامج ومشروعات التنمية، وتطبيق فعال على المستوى المحلي".

واستطرد "تظهر الدراسة المتميزة التي أعدها "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" والصادرة في بيروت في شهر نوفمبر الماضي، أن الاقتصادات العربية تحتاج إلى تمويل يصل حده الأدنى إلى 230 مليار دولار سنوياً، للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الفجوة التمويلية في الدول ذات العجز المالي تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً. فدعونا نتدبر سوياً من أين سيأتي هذا التمويل الضخم."
وقال "أود تأكيد أن تمويل التنمية المستدامة لا يأتي من خلال صفقات مالية متناثرة أوإنفاق مشتت، بل يجب أن يستند لنهج متكامل قوامه سياسات متناسقة ومؤسسات ذات كفاءة. ويعتمد هذا النهج على تمكين الشباب والمرأة من خلال إتاحة فرص العمل والاستثمار وريادة الأعمال من خلال مؤسسات متخصصة وتمويل داعم. كما يركز هذا النهج على توطين التنمية محلياً في منافسة بين المدن والمحافظات والأقاليم في جذب الاستثمارات، وتطوير وحدات الإنتاج والخدمات الأساسية والمتطورة ورفع الكفاءة من خلال إجراءات المالية العامة ودفع التنافسية وتحفيز الابتكار".
ولا يغني ذلك عن منع نزيف خسائر الكيانات الاقتصادية المملوكة للدولة، وضرورة استخدام الأصول المعطلة في زيادة الموارد وتحويلها إلى أصول منتجة أوأرصدة تمول التنمية، لا أن تترك بلا نفع فيها كأعجاز نخل خاوية.

وأضاف "أول محاور تمويل التنمية العربية السبعة، التي يمكن لمجموعة البنك الدولي الإسهام في تطويرها من خلال الدعم الفني والإسهام المالي ونقل الخبرات الدولية والمعارف، يعتمد على تعبئة الموارد المحلية بكفاءة وإنفاقها بفاعلية وحسن استهداف مجالات الإنفاق العام، وهناك ضرورة للتصدي العاجل لخلل الموازنات العامة العربية، وما يترتب عليه من تراكم للمديونيات المحلية والدولية، وارتفاع معدلات التضخم والغلاء. فرغم تحسن طفيف طرأ على إجمالي موازنات الاقتصادات العربية بانخفاض العجز فيها إلى 4.5%، وفقاً للتقديرات مقارنة بالعام المنصرم، فإن مدى تعرضها لصدمات اقتصادية ما زال كبيراً، ومع اتجاهات ارتفاع تكلفة الاقتراض لتمويل العجز وانخفاض الإيرادات السيادية، تتزايد المخاطر".
وتابع "نلاحظ أنه رغم جهود بذلت لتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصادات العربية ومواردها، فإن موازناتها العامة وموازين مدفوعاتها الدولية ما زالت شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط بشكل مباشر وغير مباشر. فبعدما تجاوز متوسط سعر النفط 100 دولار في الفترة من 2011 إلى 2014، أصبح أقل من 50 دولاراً في الفترة من 2015 إلى 2018، والتوقعات، التي تتم مراجعتها دوريا، أن يحوم السعر حول 69 و74 دولارًا في العامين الحالي والقادم. وهذا التقلب الشديد في أعوام قليلة لا يعين على ضبط الموازنات ودفع النموالاقتصادات ما زالت شديدة الارتباط بسلعة واحدة ومشتقاتها، في عالم يشهد تغيرًا في خريطة تصدير النفط وتخفيض الاعتماد عليه بالتنوع في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة."

واستطرد "قد شاهدنا جهود الإصلاح ومساعي تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الطاقة وهي تشتد مع انخفاض أسعار النفط في الدول المصدرة، ومع ارتفاعه في الدول المستوردة، ثم سرعان ما تفتر هذه الجهود مع تغيرات اتجاه الأسعار مما يعسر

من شأن الاقتصاد واستقراره ونموه.
حسناً فعلت بعض الدول العربية باتخاذ إصلاحات في المالية العامة وبإنشاء صناديق سيادية، تديرها مؤسسات محترفة لزيادة العوائد على الاستثمار وتنويع مصادر الدخل وحماية حقوق الأجيال القادمة.. لكن هناك حاجة إلى تحسين الموارد الضريبية للموازنات العامة العربية التي تبلغ متوسطًا 11% من الدخل القومي بما يقل عن المتوسط الموصى به، بألا تقل إيرادات الضرائب عن 15% من الدخل القومي. وهذا يستوجب إصلاحاً مؤسسياً وتشريعياً وتوعية وعدالة في تحمل العبء الضريبي وكفاءة وفاعلية وانضباط في الإنفاق العام، وتفعيل مبادئ الشفافية والحوكمة وإنفاذ لأحكام القانون وليس مجرد رفع لمعدلات ضرائب لا يتم تحصيلها."

وأضاف "تظهر تجارب التنمية الناجحة أيضاً أهمية حتمية لإدارة الموازنات على مستوى السلطات المحلية مرونة وحصافة، وإلا ضاعت جل جهود الإصلاح هباءً.

ثانياً، تفرد خطة عمل تمويل التنمية مجالاً رحباً لمشاركة القطاع الخاص المحلي في تحقيق أهدافها، فلن تكفي موازنات الدول وحدها للقيام بمشروعاتها الطموحة. ودور القطاع الخاص لن يأتي من أبواب التبرع والأعمال الطوعية، ولا يستقيم معه أن تكتفي الشركات بأن تجعل لديها وحدة للدعاية بأنشطة خيرية متناثرة تحت مسمى المسئولية الاجتماعية. ولقد اتخذت الشركات، التي تأخذ التنمية المستدامة مأخذ الجد، هياكل جديدة لتنظيم العمل فأسست إدارات تنفيذية للاستدامة، حلت محل وحدات المسئولية الاجتماعية التقليدية. ربما احتفظت هذه الوحدات بذات المسمى القديم، ولكنها في الهيكل الجديد أصبحت فعلياً ذات صلاحيات تنفيذية محددة وتتبع الإدارة العليا مباشرة، وتعمل على متابعة تطبيق معايير وإجراءات الاستدامة وإدماجها في مراحل الإنتاج وأولوياته وعمليات اتخاذ القرار، وتحث الشركاء التجاريين والموردين، عبر سلاسل الإنتاج والتوزيع، على التوافق معها."
وتابع "يبرز دور القطاع الخاص بأحجام مشروعاته المختلفة في إتاحة فرص العمل، فهوالمشغل الأكبر للقوى العاملة رغم ما يواجهه من تحديات وعوائق وتعقد الإجراءات، ويعكسها تراجع تصنيف أغلب الدول العربية في التقارير الدولية عن ممارسة الأعمال والتنافسية وفرص الابتكار والتطوير وحماية حقوق الملكية؛ هذا باستثناءات محدودة لبعض الدول العربية".

وقال "كما يمكن للقطاع الخاص الإسهام في المشروعات التنموية الضخمة من خلال نظم مختلفة للمشاركة إذا صُممت العقود بإنصاف وشفافية لأطرافها، وحددت مسبقاً التزاماتها دون تغييرات مفاجئة، وجهزت المشاريع القابلة للتمويل والاستثمار والإعلان عنها، وتم التنسيق بين أجهزة الدولة القطاعية والرقابية بما يوضح الرؤية دون التباس.
وبضبط الإنفاق العام سيتاح التمويل المصرفي وغير المصرفي للقطاع الخاص، ليقوم بدوره في التنمية مسهماً في نموالاقتصاد ومتيحاً لفرص العمل ودافعاً للضرائب عن أرباحه المتحققة."

وأضاف "خفضت التقنية المالية الحديثة من تكلفة المعاملات، ورفعت قدرات خدمة أعداد غفيرة من العملاء الجدد من خلال خدمات الانترنت والهاتف الجوال. فوصلت الخدمات المالية لمناطق نائية وريفية بعدما كانت حكراً على بعض المناطق الحضرية."

وتابع "لكن هناك مخاطر تتعلق بمدى تأمين نظم المدفوعات وأمان تداول المعاملات، وحماية المتعاملين وسرية حساباتهم ووقايتها من مخاطر جديدة قد تتعرض لها شبكات التداول ومنصاتها. كما أن هناك تحدياً يرتبط بالتنسيق بين جهات الرقابة المالية والبنوك المركزية وشركات تقديم خدمات الهاتف وشركات التكنولوجيا. وقد فرضت انتهاكات للخصوصية، من خلال الولوج إلى قواعد البيانات الكبرى والتلاعب بها، خطراً جديداً ينبغي التصدي له. كما تظهر خدع ما يسمى بالعملات الرقمية المشفرة، والتقلب العنيف في أسعارها بين ارتفاع وانهيار بلا سبب منطقي معلوم، ضرورة أخرى لوجود سياسة متكاملة للتقنية المالية، والارتقاء بالرقابة المالية ومهارات العاملين فيها، وتطوير قواعد حماية المتعاملين مع الجهات التي توفر الخدمات المالية، سواء كانت مصرفية أوغيرها، والارتقاء بالوعي المالي في المجتمع. وقد شهدت الاجتماعات السنوية الأخيرة للبنك وصندوق النقد الدوليين، التي عقدت في بالي بإندونيسيا، تدشينا لما أطلق عليه "أجندة بالي للتقنية

المالية"، تناولت 12 عنصراً محدداً لزيادة النفع من إسهامات التقنية المالية في تعبئة الموارد وتوجيهها لمسارات التنمية، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وحماية الحقوق. والعبرة، من قبل ومن بعد، بفاعلية التطبيق".
واستكمل "ثالثا، في خطة تمويل التنمية المستدامة محوراً لتدفقات التمويل الخاصة في شكل استثمارات أجنبية وغيرها. وتبرز الإسكوا في دراسة لها أن مقابل كل دولار من الاستثمارات يأتي للاقتصاد العربي، فإن 1.8 دولار يخرج منها كاستثمارات في دول غير عربية أوكعوائد استثمار للشريك الأجنبي، علماً بأن الاستثمارات الأجنبية للدول العربية في عمومها قد تراجعت، ولم تعد لمستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية. هذا فضلاً عن تزايد حجم الإيداعات العربية في الخارج في شكل ودائع مصرفية. وإذا أضفنا تحويلات العاملين بالخارج، فرغم أهميتها لعدد من الدول العربية، فإن الاقتصاد العربي مُصدر صاف لهذه التحويلات. قد تختلف هذه الصورة في بعض البلدان ولكن هذا هوالوضع العربي العام".

واستطرد "تلوح فرصاً للاقتصادات العربية مع تدفقات متزايدة عالمياً في مجالات التمويل الأخضر، وكذلك ما يعرف بالاستثمار المؤثر وتزايد إنشاء صناديق تمويل ضخمة على مدار العامين الماضيين، صرح مؤسسوها بأن استثماراتهم تتشكل من هذا النوع المؤثر اجتماعياً وبيئياً لا سواه. وأُعلن مؤخراً أن الأصول المستثمر فيها قد بلغت 228 مليار دولار في شهر ديسمبر 2018، بزيادة تقدر بضعف قيمة ما كانت عليه في العام السابق. وتشير التوقعات، إلى أن تتجاوز أرقام هذه الاستثمارات تريليون دولار في الأجل القصير".
وقال "يميز هذا النوع من الاستثمار استهدافه لمجالات تحقق عائداً اجتماعياً وبيئياً إيجابياً، قابلاً للقياس، فضلاً عن العائد المالي لمشروعاتها. قد يتداعى إلى الذهن أن الاستثمار المسئول اجتماعياً أمر متعارف عليه منذ فترة، ويعتمد على معايير بيئية واجتماعية بالإضافة للحوكمة. لكن الجديد في الأمر يتمثل في أن المستثمرين لا يكتفون بمجرد تجنب إلحاق الضرر بالبيئة أوالمجتمع، لكنهم يستهدفون بالأساس تحقيق قيمة مضافة إيجابية وملموسة من خلال مشروعاتهم."

وتابع "رابعاً، استقرت المساعدات الإنمائية الرسمية عالمياً عند متوسط 150 مليار دولار سنوياً، رغم مطالبة الدول المانحة بالوفاء بتعهد منحها 0.7% من دخولها للدول الأقل دخلاً، فقليل من المانحين يلتزمون. لكن نصيب المنطقة العربية قد زاد مؤخراً بعد انخفاض لسنوات، وتوجهت بالأساس للمجالات الإنسانية وعون اللاجئين. وفي كل الأحوال، فإنه رغم أهمية هذه المساعدات للدول منخفضة الدخل، وتلك التي تعاني من هشاشة أوعانت لسنوات من صراعات وحروب أهلية، فإنها من الممكن أن تعين في مراحل التحول نحوالاستقرار خاصة في القطاعات ذات الأثر الاجتماعي."

وأضاف "خامساً، مع ارتفاع الديون في كثير من الدول العربية، وانخفاض الادخار في أغلبها، أصبح لزاماً عليها أن تحدد إطار تمويل التنمية بشكل متكامل، وكيفية التنسيق بين مصادر التمويل العامة والخاصة والمحلية والأجنبية وتفعيل نظم المشاركة بما يدفع بالنموقدماً ويقلل أعباء الديون. وتحدد ورقة عمل مشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثلاث مجالات للتعامل مع متطلبات إدارة الديون العامة، أولها هوزيادة قدرات الدول على التحليل الفني للديون والمالية العامة وسياساتها. والمجال الثاني معني هوتدعيم نظم الإفصاح والمعرفة والمعلومات لكي يتضح حجم الديون والالتزامات بأنواعها على كافة الأطراف وإجراءات الإصلاح وفتراتها وأعبائها. والمجال الثالث يرتبط بتدعيم قدرات مؤسسات الدولة والتنسيق بين سياساتها في مجال إدارة الديون والمخاطر. غني عن الذكر، أن هذه المجالات الثلاثة في التعامل مع الديون تستوجب إدارة فعالة لجانب الأصول المملوكة للدولة وتعظيم العائد منها."
واستكمل "سادساً، هناك بعد للتجارة لا ينبغي إغفاله في تحقيق أهداف التنمية، وما زالت التجارة البينية في العالم العربي متواضعة عند نسبتها إلى إجمالي التجارة، فهي لا تتجاوز 10% في أفضل الأحوال تعوقها تكاليف النقل واللوجيستيات رغم اقتراب المسافات، ورغم وفرة في المواثيق الممكنة لانسياب التجارة البينية إلا أن تفعيلها كان محدوداً في تخفيض تكلفة المعاملات، وهناك إشارة أن المتوسط الإقليمي العربي لإجراءات تيسير التجارة لا يتجاوز 56% في بعض التقديرات، فضلاً عن المعوقات غير الجمركية ومصاعب التجارة في الخدمات".
وقال "تتيح تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، إذا ما استخدمت بكفاءة، فرصاً كبيرة لتدفق الصادرات والواردات العربية البينية."

وأضاف "إذا كان هذا شأن التجارة التقليدية، فلعله من الواجب اليوم أن يكون لدى الاقتصادات العربية إستراتيجية متكاملة

تختص بالتجارة الإلكترونية تسهم في التوافق مع متطلبات الثورة الصناعية الجديدة، وأنماط نشاطها الاقتصادي القائم على المنصات الإلكترونية وشبكاتها وقواعد البيانات الكبرى وتأمينها وضمان تسوية مدفوعاتها وتيسير أعمالها وحماية المتعاملين في نطاقها، وتشجيع المنافسة والشمول لخدماتها وربطها بقطاعات الإنتاج من خلال سلاسل القيم."

واستكمل "سابعاً، كما أكدت وثيقة تمويل التنمية المستدامة لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة دون الانتفاع بالعلم والاستفادة من التكنولوجيا والابتكار".

)بالعلم والمال يبني الناس ملكهم... لم يبن ملك على جهل وإقلال..(هكذا احتفى أمير الشعراء أحمد شوقي منذ 100 عام بتأسيس طلعت حرب ورفاقه من رواد الاستثمار لبنك مصر.
وأضاف "ففي الوقت الذي يشهد العالم فيه بزوغ الثورة الصناعية الرابعة، نتذكر أنه لم يكن نصيب العرب من الثورات الصناعية الثلاث السابقة وعوائدها متناسباً مع مقومات وإمكانيات كامنة لديهم. ففي القرن الثامن عشر، كان اختراع المحركات البخارية وما أحدثه من نقلة نوعية في اقتصاديات الإنتاج الصناعي إيذاناً بالثورة الصناعية الأولى. أما الثورة الصناعية الثانية، فقد تزامنت مع اكتشاف الكهرباء في القرن التاسع عشر، واستحدثت منتجات جديدة غيرت أنماط الإنتاج وطورت من حياة البشر. أما الثورة الصناعية الثالثة، فلقد اعتمدت على المستجدات التكنولوجية في القرن العشرين التي ارتبطت باختراع وتطوير الحواسب الآلية وانتشارها في مجالات الإنتاج والخدمات ووسائل المعيشة. إلا أن الثورة الصناعية الجديدة تمثل نقلة كبرى في انطلاق الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من ابتكارات ومنتجات التي ستبدل حياة الناس والإنتاج بما لم تسبقها إليه أي من الثورات الصناعية السابقة".

وتابع "ليست هناك ثمة مبالغة بالقول، بأن "قواعد البيانات الكبرى هي النفط الجديد" ، فقواعد البيانات الكبرى هي وقود عصر المعلومات والاقتصاد الرقمي، ولا عجب في أن الشركات التكنولوجية الخمس المسيطرة على قواعد البيانات الكبرى هي الأكبر ربحية والأعلى قيمة في أسواق المال. فهل أعد العرب عدتهم للتعامل مع هذا النفط الجديد؟ للإجابة على هذا السؤال تنبغي مراجعة قوانين المعلومات، مثلما فعلت أوروبا بتشريعها بشأن "القواعد الرقابية العامة لحماية البيانات". كما تجب مراجعة الكفاءة المؤسسية في التعامل مع البيانات والمعلومات جمعاً وحفظاً وتحليلاً وتداولاً وإفصاحاً ومعايير حماية الخصوصية والسرية."

واستطرد "علمنا من نتائج الثورات الصناعية الأولى، أن المستقبل لمن سعى منطلقاً إلى رحاب التقدم، وأن الفيصل بين التقدم والتخلف مرتهن بسرعة توافق المجتمعات والاقتصادات لمستجدات التكنولوجيا وترويضها لنفع الناس."
وقال "هناك مؤشر هام يمكن الاسترشاد به، على سبيل المثال، للتحقق من القدرة على الاستفادة من الثورة الصناعية الجديدة وارتياد موجاتها وهوالتصنيف الدولي للرقم القياسي الجديد لرأس المال البشري، الصادر عن البنك الدولي في عام 2018، والذي صنف اقتصادات الدول وفقاً لمؤشرات تفصيلية للتعليم والرعاية الصحية واحتمالات توقع الحياة للمواليد حتى سن الالتحاق بالمدارس. ولم يكن غريبًا أن تحتل سنغافورة وكوريا واليابان المراكز الثلاثة الأول وتجد في ذيل القائمة التي شملت 157 دولة اقتصادات شاسعة الأراضي وغنية بالموارد الطبيعية. أما الدول العربية فكان أداؤها، باستثناءات محدودة، سيئاً ولا يليق بقدراتها وكانت النتيجة مماثلة أيضا في مؤشرين آخرين:

- مؤشر الاستعداد للتغيير واستيعابه الذي تعده مؤسسة "كي بي إم جي" متضمناً قدرات الحكومات وقطاعات الأعمال والمجتمع المدني على اغتنام الفرص التي يتيحها التغيير، سواء كانت صدمات أومتغيرات سياسية واقتصادية تحمل فرصاً أومخاطر يمكن التعامل معها.
- وكذلك تصنيف وحدة الاستعلامات لمؤسسة الاكونوميست للإمكانات التكنولوجية المتاحة، من حيث استخدام شبكة المعلومات والبنية الأساسية للاقتصاد الرقمي والانفتاح على الأفكار والابتكارات، بما في ذلك براءات الاختراع والإنفاق على البحث والتطوير.

لعل فكرة التقدم من خلال التنمية المستدامة، والطموحات المرتبطة بها، تستوجب الاستفادة من منهج عملي واقعي للتنفيذ. وبمناسبة مرور 50 عاماً على هبوط أول إنسان على سطح القمر لنا فيما فعله الرئيس الأمريكي الأسبق، جون كينيدي، مع

وكالة الفضاء الأمريكية مثلاً. فقد أُسست هذه الوكالة، المشهورة بناسا، في عام 1958 لتحقيق أهداف عامة متعددة كغزوالفضاء وتطوير تكنولوجيا متقدمة في مجال عملها، إلى غير ذلك من أهداف عامة، وحشد لوكالة ناسا من الموارد ما حُشد، وجُمع لها من العلماء ما جُمع. لكن كينيدي أنقذها من مصير بيروقراطي محتوم بأن جعل لها هدفاً محدداً، وبدونه لظلت هائمة تطلع إلى المجهول دون هدى أودليل. فما فعله كينيدي في عام 1961 هوأن جعل لوكالة ناسا هدفاً محدداً بأن تصل بأول إنسان إلى سطح القمر وأن تعود به سالماً إلى الأرض قبل نهاية عقد الستينيات. وبهذا حول غموض تعدد الأغراض، إلى هدف طموح، محدد الزمن، سهل التخيل، يمكن الحكم عليه بالنجاح والفشل، فتعبأ له الموارد وتحتشد خلف تحقيقه الجهود، وتستثار من أجل تحقيقه الهمم وتشحذ العقول. وقد تحقق هذا الهدف فعلاً في عام 1969 بالخطوة الأولى التي خطاها رائد الفضاء نيل أرمسترونج، والتي كان لها ما بعدها كقفزة عملاقة للبشرية، كما تنبأ في كلمته التي بثها من القمر إلى سكان الأرض.

كان ذلك الإنجاز الهائل نتيجة لما يطلق عليه الآن "رمية نحوالقمر" بمعنى الطموح الجريء في اتخاذ القرار. فكما يؤكد بيل جيتس، مؤسس شركة مايكروسوفت، من أن الرمية الموفقة نحوالقمر تتصف بأنها ذات هدف قابل للقياس، ويأخذ بألباب الناس ويلهمهم، ويغير بشكل جذري ما يمكن اعتباره ممكناً وقابلاً للتحقيق.

كم يحتاج العرب من رميات موفقة نحوأقمار التقدم والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والارتقاء بنوعية الحياة؟

وإذ نرجوأن يكون هذا العام الجديد عام خير، فلعل هذه الأولويات، وما يحيط بالتعامل معها من مستجدات عالمية وإقليمية، تكون مجالات لتعاون مثمر مشترك لما فيه نفع الشعوب العربية وعموم الناس".

وزير الاتصالات لـ«الوطن»: مناطق تكنولوجية في الديماس لخلق مناخ ملائم للاستثمار ... مديرة السياسات في «الاتصالات»: انحراف استراتيجية الوزارة بسبب الحرب بما لا يعكس الواقع الراهن

الوطن

16 كانون الثاني/يناير 2019

كشف وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب لـ«الوطن» عن سعي الوزارة لإنشاء مناطق تكنولوجية في الديماس بريف دمشق بهدف خلق مناخ ملائم للاستثمار، وتحقيق العدالة في التنمية الرقمية حتى لا تكون حكراً على مناطق معينة فقط، كما تسعى الوزارة لقياس أداء الجهات الحكومية في تنفيذ التحوّل الرقمي، وذلك وفق مؤشّرات معينة لضمان فاعلية الحكومة الالكترونية ومواكبة هذه المؤسسات لعملها.

جاء تصريح الوزير خلال ورشة عمل أقامتها وزارة الاتصالات والتقانة أمس بالتعاون مع (الأمم المتحدة – «الإسكوا») بعنوان (تطوير استراتيجية الحكومة الإلكترونية والتحوّل الرّقمي) لتعزيز العمل المشترك على مشروع الحكومة الالكترونية، بالتزامن مع قرب موعد انتهاء مرحلة التوصيف الراهن، وبداية إطلاق العمل في مرحلة الوضع المستقبلي للحكومة الإلكترونية، حيث أكد أنّه من الضروري الاتفاق على التوجّهات المستقبلية مع قرب انتهاء مرحلة توصيف الوضع الراهن.

وخلال كلمة له بافتتاح الورشة، أوضح الوزير أنّ مشروع الحكومة الإلكترونية من المشاريع المهمة التي تأتي ضمن المشاريع التنموية التي تتبناها الوزارة لتحقيق التنمية المستدامة والتطوير في جوانب الحياة، لافتاً إلى الدور الحيوي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محفّز للتنمية المستدامة الذي ينطوي على إمكانات عظيمة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وتطوير مجتمعات المعرفة.

وأشار الخطيب إلى أنّ الحكومة الإلكترونية تهدف إلى تحقيق التحوّل الرّقمي الكامل لضمان مجتمع معرفي مستدام وتحسين جودة الخدمات الحكومية وطرق تقديمها وفق ضوابط ومعايير ومراحل زمنية محددة، لضمان توافقها مع أهداف تبسيط إجراءات الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال والجهات الحكومية.

واعتبر الخطيب أنّ التحوّل الرقمي من أبرز الملفات المطروحة من قبل الحكومة بهدف تقديم خدمات متميزة للمواطنين من خلال المعاملات الإلكترونية، والتي تسهم في القضاء على الفساد، من خلال مشروع التحول إلى مجتمع رقمي بهدف إتاحة الخدمات بتكلفة ملائمة في أي وقت وأي مكان لجميع المؤسسات والمواطنين، لافتاً إلى أنّ ذلك يتم عبر تطوير منظومة رقمية متكاملة مؤمنة على المستوى الوطني ضمن الإطار التشريعي والقانوني المساعد على إنجاح منظومة العمل الإلكتروني الحكومية، وتحفيز الصناعات الرقمية، وخلق فرص عمل عن طريق دعم وتنمية الصناعات الرقمية والإبداع التكنولوجي، مشدداً على الاهتمام بالبنية التحتية للاتصالات وشبكة المعطيات وأمن المعلومات ورفع سرعة الأنترنت ومستوى التوعية لدى المواطنين وكفاءة الموظفين والعاملين بالوظائف القيادية ومتخذي القرار، موضحاً أن التحول الرقمي وبناء بنية معلوماتية تعد قضية وطنية لا ترتكز على دور وزارة الاتصالات والتقانة ، بل تشكل جميع الوزارات والهيئات والقطاعات.

انحراف الوزارة

صرح مدير إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية في «الإسكوا» حيدر فرحات لـ«الوطن» أنّ التحول يحتاج إلى مدن ذكية وهي مناطق داخل المدينة الواحدة لها مواصفات مختلفة من حيث الاتصال والتوصيل وتوفر الشبكات والبيانات الكبيرة والمفتوحة، معتبراً أنّ المدن الذكية هي إحدى أهم عناصر التحول الرقمي وهي عبارة عن بيانات وطنية منتجة من القطاع الوطني تكون في متناول المواطن السوري.

وصرّحت مديرة السياسات والاستراتيجيات في وزارة الاتصالات رانيا بوسعد لـ«الوطن» أنّ مهمة الوزارة تحديث استراتيجية الحكومة الإلكترونية من خلال وضع تقييم للوضع الراهن من خلال تقييم التنفيذ الحاصل للاستراتيجية السابقة وبعدها توصيف الواقع، مبينة أنّه نتيجة ظروف الحرب انحرفت الاستراتيجية الموضوعة مسبقاً عن مساراتها المخططة بما لا تعكس الواقع الراهن، موضحة أنّ هذه الحالة تركت مواضيع مبهمة أمام الوزارة مما استدعى إجراء

تقييم للاستراتيجية وتوصيف للوضع الراهن من خلال بيانات يتم جمعها، مؤكّدة أنّه لم يتم الانتهاء من توصيف الوضع الراهن بسبب وجود جهات حكومية لم ترسل بياناتها بعد.
وأوضحت أنّه سيتم استكمال جمع البيانات لصياغة المكونات والخطوط العريضة لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع الإسكوا، ليصار إلى وضع البرامج والمؤشرات الفعلية للقياس وخطة التنفيذ بعد إقرارها.
وحول موضوع الحكومة الالكترونية صرّح المستشار الإقليمي بإدارة التكنولوجيا في «الإسكوا» نوّار العوا لـ«الوطن» أنّ ما سيتم إجراؤه في سورية مواكب للممارسات الدولية ما يعطي انطلاقة للعمل الحكومي ليكون أكثر فعالية وكفاءة وشفافية ويحقق الحوكمة الرشيدة.
وأشار إلى أنّه تم عرض أهم مؤشرات الحكومات الإلكترونية الدولية والوسائل التي تسمح بعرضه على المستوى الوطني والدولي وتوضيح الآليات التي تسمح بجمع البيانات ومن المسؤول عن جمعها، ونوّه بأنّ سورية بدأت مرحلة التعافي والنمو الاقتصادي.